السودان يتحلل من ارتباطه بمصر تدريجيا

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

تراجعت ملامح العلاقة القوية بين مصر والسودان مؤخرا بعد أن تعززت المتانة بموجب العديد من التفاهمات السياسية والاتفاقيات العسكرية والاقتصادية، وانعكست إيجابيا على التعاون والتنسيق في التعامل مع أزمة سد النهضة الإثيوبي لأجل إقناع أديس أبابا بالتوقيع على اتفاق مُلزم يحدد سبل إدارة السد وآليات تشغيله أو إجبارها على ذلك.

أشارت الكثير من المعطيات إلى صعوبة توصل الدول الثلاث إلى اتفاق نهائي في ظل المواقف المتباعدة، وبدت أضلاع المثلث غير منسجمة معا، وتأكد أن السودان هو الذي يرجح كفة أي من الدولتين الأخريين (مصر وإثيوبيا)، فكلما اقترب تاريخيا من واحدة ابتعد عن الثانية.

عندما كانت الخرطوم على وفاق مع أديس أبابا في عهد الرئيس السابق عمر البشير وصلت علاقتها بالقاهرة إلى طريق شبه مسدود وتعززت رؤية إثيوبيا في إدارة أزمة سد النهضة، ومنحت قدرا من المراوغة مكنتها من القفز على بعض المطبات.

تغيرت المعادلة عقب سقوط البشير واقتربت حسابات السلطة الانتقالية من مصر بشكل انعكس سلبا على مواقفها من إثيوبيا، بما جعل رؤية الخرطوم محددا مهما في إدارة أزمة سد النهضة، والذي تتراوح تقديرات جهات سودانية متعددة حياله بين الخسارة الكبيرة والفائدة العظمى، لكن التقدير الرئيسي مقتنع بأن السد يمثل خطرا.

ظهرت ملامح التبدل والتغير في التعامل مع إثيوبيا من خلال موقفين طفوا على السطح قبل أيام، أحدهما سياسي والآخر اقتصادي، سوف تؤثر تداعياتهما سلبا على علاقة الخرطوم بالقاهرة إذا تمكن السودان من تحقيق اختراق فيهما أو كليهما.

الأول: عرض رئيس وزراء السودان عبدالله حمدوك وساطة بين الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي لحل الأزمة المستعصية بينهما، بحكم أنه رئيس هيئة "إيغاد" المعنية بإيجاد تسويات سياسية للمشكلات المتفاقمة في منطقة القرن الأفريقي، وهي رسالة لم تبد أديس أبابا تفاعلا قويا عند استقبالها في البداية لأنها ترفض التفاوض حول أزمة تيغراي، بمعنى لا توجد ممانعات ضد حكومة الخرطوم.

> **ملامح التبدل والتغير في تعامل السودان مع إثيوبيا ظهرت من خلال موقفين طفوا على السطح قبل أيام أحدهما سياسي والآخر اقتصادي وسوف تؤثر تداعياتهما سلبا على علاقة الخرطوم بالقاهرة**

الثاني: بثت وكالة أنباء السودان الرسمية خبرا، الجمعة، قال إن الخرطوم طلبت من أديس أبابا تزويدها بألف ميغاواط من الكهرباء، وهي حصة تمثل خمسة أضعاف ما تحصل عليه الآن (200 ميغاواط)، ما يوحي بأن هناك استفادة من سد النهضة وأنه كمشروع تنموي لن يكون مضرا للسودان مستقبلا.

يرجح هذا الطلب كفة من يرون الفوائد ويشجعهم على العودة للعزف على سيمفونية تراجعت ألحانها في الخطاب السياسي، ومن ثم توجيه انتقادات غير مباشرة لمصر، وغير مستبعد أن يقوم البعض باستدعاء ميراث المشكلات مع القاهرة، وهو ما يصب في صالح إثيوبيا التي يمكنها توظيف أي شقاق محتمل بين مصر والسودان.

تأتي العقدة من أن الخرطوم قامت بالتوقيع على اتفاق للربط الكهربائي مع القاهرة بهدف الحصول على حصة (300 ميغاواط) من فائض الكهرباء في مصر التي رحبت ضمن حزمة اتفاقيات كبيرة وقعها البلدان تؤكد اتساع نطاق التفاهم بينهما.

لا يخلو اللجوء إلى إثيوبيا في هذا التوقيت من دلالات سياسية، أهمها أن هناك معالم فجوة يمكن أن تتزايد بين الخرطوم والقاهرة في ملف الكهرباء إذا نجح ما يسمى بالتيار الإثيوبي في الحكومة السودانية بجذبها أكثر ناحية أديس أبابا، حيث يتبنى هذا التيار فكرة التوجه نحو الجنوب بحجة أن مصالحهم مع إثيوبيا أفضل من مصر.

قد يفشل عرض وساطة حمدوك في أزمة تيغراي، وربما لا يتحقق هدف مضاعفة الكهرباء الواردة من إثيوبيا، غير أن المؤكد أن التطورين يحملان رسائل غير بعيدة عن القاهرة، حيث تعتقد الحكومة السودانية أن توثيق العلاقات معها يصب في صالح الجناح العسكري في السلطة الذي استفاد معنويا من التصعيد مع إثيوبيا في أزمتي السد والحدود المشتركة باعتبار الجيش هو رأس الحربة الذي يحمي مقادير السودان.

لم تستطع الحكومة نزع هاتين الورقتين من المكون العسكري وإدارتهما بالطريقة التي تريدها، لأن جزءا كبيرا فيهما يدخل في نطاق دور الجيش الخاص بالحفاظ على الأمن القومي من جهة البعد الاستخباراتي الذي يتطلبه التعامل مع السد.

وعظّم توغل قوات الجيش لاسترداد منطقة الفشقة من العصابات الإثيوبية من هذا الدور، الأمر الذي يسحب البساط من تحت أقدام الحكومة ويقلل من مصداقية التمسك بالمرونة التي تحرص عليها مع إثيوبيا.

تكمن المشكلة في أن استمرار التوتر مع إثيوبيا يضمن تفوقا للمؤسسة العسكرية في حسابات السلطة ويخفض من رصيد المكون المدني، وتدفع حاجة هذه المؤسسة إلى التفوق التعاون مع مصر.

بالتالي فعرض الوساطة وطلب الكهرباء ليس المقصود منهما فرملة عملية التقارب مع القاهرة في حد ذاته، لكن من الطبيعي أن يؤدي إلى تفاهمات مع أديس أبابا يمكنها أن تضع التصعيد الحاصل معها على الرف مؤقتا.

يقود ذلك إلى عدم استبعاد نزع ورقة إثيوبيا بكل التباساتها من الجيش، فالمقاربة التي تتبناها الحكومة السودانية ترطب الأجواء مع نظيرتها الإثيوبية، ما يعني حدوث خلل جديد في أضلاع المثلث، حيث بدأ التعاون مع مصر يخفت تدريجيا بعد أن انتعش مع تضافر القواسم الإقليمية المشتركة.

تجد الحكومة السودانية دعما غربيا في مجال تقليص المساحة السياسية التي يتحرك فيها المكون العسكري، وتأييدا لتطوير العلاقة مع إثيوبيا خوفا من أن يفضي تصعيد الخلاف معها إلى حدوث تدهور في أوضاع المنطقة، فأركان الدولة الإثيوبية مهتزة حاليا وتواجه تحديات كبيرة يمكن أن تعصف بوحدتها الإقليمية.

كما أن القوى الغربية التي تنحاز صراحة أو ضمنيا إلى إثيوبيا في أزمة سد النهضة ترى أن اقتراب الخرطوم من أديس أبابا والعكس أحد صمامات الأمان لمنع القاهرة من اللجوء إلى الخشونة لأن جزءا كبيرا من تقديرات مصر العسكرية يعتمد على فكرة التعاون والتنسيق مع السودان وكل تطور يخطوه الأخير مع إثيوبيا يقلص من فرص توسيع الحرب في تيغراي، ويقلل من اتجاه القاهرة نحو الحل العسكري.

الواضح أن حكومة حمدوك تعي هذه التوازنات المعقدة جيدا، وتسعى إلى ضبطها بما لا يجعلها تصطدم بالمكون العسكري في مجال حيوي فتنفلت الأزمة المكتومة معه أو تبدو كمن يتآمر على مصر لصالح إثيوبيا ما يفرض عليها أن تكون تصوراتها مصبوغة بمرونة كافية لأن رهانات التفوق غير مضمونة العواقب.

عن ملحقات قانون قيصر الأميركي

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

لا علاقة تُذكر بين المعاناة التي يقع في فخّها الشعب السوري في مناطق سيطرة النظام من ارتفاع جنوني في الأسعار وغياب التيار الكهربائي عن معظم أحياء المدن والبلدات لما يزيد عن 18 ساعة يومياً والتقنين في المواد الأساس للعيش، وبين عقوبات قانون قيصر واستتباعاته، والمستثنى منها الدواء والغذاء لمنع تأثيرها على الحياة المعيشية للأفراد، العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على النظام السوري حصراً والميليشيات والدول المساندة له في حربه الجائرة ضد المدنيين والتي آخر صورها تتجلى اليوم في حصار 50 ألف مدني في درعا ومحاولة اقتحام أحيائهم بقوة السلاح الثقيل.

المسؤول المباشر عن معاناة السوريين الحياتية والاقتصادية والإنسانية منذ نصف قرن من الزمن هو الفساد المستشري في البنية التحتية للنظام الذي نسج خيوط عنكبوته الأسد الأب بدهاء منقطع النظير، وجاء الأسد الابن ليكمل – بغباء – نسج تلك الخيوط التي عششت عليها سموم القهر والقمع الجماعي لملايين من السوريين الذين لا حول لهم ولا قوة، حتى قرروا في مارس من ربيع العام 2011 ذاك الخروج الكبير على منظومة فاسدة نكّلت بالأبرياء واعتقلت أصحاب الرأي الحر وصادرت الحريات وهدرت الكرامات على امتداد عقود خلت.

في هذا السياق تتابع واشنطن عن قرب تحركات النظام الميدانية وترصد محاولاته المتّصلة لكبح تطلعات السوريين ممن قرروا البقاء على الأرض والسعي من الداخل لمقاومة شرور نظام أمني أرعن، منخور بفساد العائلة التي تديره، وأيل للسقوط في أية لحظة يتخلى عنه حلفاؤه في موسكو وطهران وبكين أيضاً.

وفي سياق قانون قيصر المسلّط على رقبة النظام وأعوانه وكل من انتهك حقوقاً للإنسان السوري، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية (OFAC) منذ بضعة أيام بفرض المزيد من العقوبات على أفراد ومنشآت حكومية يتم تحت سقفها التنكيل بالمدنيين العزل بأبشع الصور التي شهدها التاريخ البشري المعاصر والتي تفوقت في وحشيتها على معتقلات النازيين في أحلك صورها.

العقوبات أتت هذه المرة على شكل حزمة توجهت إلى المجموعات الجهادية المتطرفة في الشمال السوري إلى جانب تلك الموجهة إلى مفاصل النظام الأمنية فصدرت عقوبات على ثمانية سجون

> **المسؤول المباشر عن معاناة السوريين الحياتية والاقتصادية والإنسانية منذ نصف قرن من الزمن هو الفساد المستشري في البنية التحتية للنظام الذي نسج خيوط عنكبوته الأسد الأب بدهاء منقطع النظير**

سورية تديرها أجهزة المخابرات التابعة لنظام الأسد، والتي شهدت ولا تزال انتهاكات لحقوق الإنسان ضدّ السجناء السياسيين وغيرهم من المعتقلين. كما قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بتصنيف خمسة من كبار المسؤولين الأمنيين في مؤسّسات النظام التي تدير مرافق الاحتجاز تلك.

وجاء في البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الأميركية في هذه المناسبة أن "نظام الأسد شنّ نظام حرب ضروس على الشعب السوري، حيث سجن مئات الآلاف من المطالبين بالإصلاح والتغيير تعرّض منهم ما لا يقل عن 14 ألف معتقل للتعذيب حتى الموت، بينما تذكر التقارير أن ما يزيد عن 130 ألف معتقل هم في عداد المفقودين أو المعتقلين بشكل تعسّفي حتى يومنا هذا، ويُعتقد أن الغالبية العظمى منهم إما أن يكونوا قد قضوا نحبهم أو أنهم محتجزون دون أي اتصال بالعائلة أو بممثليهم القانونيين".

إلى ذلك، وفي متابعة حثيثة للجماعات المتطرفة التي تدّعي انتمائ للثورة والدفاع عنها، والثورة السورية، بشقيها المدني والعسكري براء منها، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في واشنطن بفرض عقوبات على جماعة أحرار الشرقية المسلحة التي تنشط في شمال سوريا بسبب ارتكابها انتهاكات ضد المدنيين، وفرض عقوبات موازية على اثنين من قادتها لضلوعهم في ارتكاب جرائم ضدّ السكان العزل والاستيلاء على ممتلكاتهم الخاصة.

وقد ثبت في التقارير أن الجماعة شيّدت مجمع سجون كبير خارج حلب تم إعدام المئات فيه منذ العام 2018 تحت إدارتها، كما استخدمت الجماعة هذا السجن لتنفيذ عمليات خطف واسعة النطاق مقابل فدية استهدفت شخصيات تجارية ومعارضة بارزة من محافظتي إدلب وحلب. وقامت أحرار الشرقية أيضا بدمج عناصر داعش السابقين في صفوفها، كما أثبتت المتابعات لأعضائها انضواءهم في تنظيم داعش قبل التحاقهم بأحرار الشرقية.

مديرة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، أندريا جاكي، وفي تصريح لها إثر الإعلان عن حزمة العقوبات الجديدة أفادت أن "هذه العقوبات تعزّز عملية المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة ضدّ الشعب السوري وتمنع عن الجهات المارقة الوصول إلى النظام المالي الدولي".

وحين يتقوّل المتشككون عن القيمة الفعلية لمعاقبة منشأة عسكرية كسجن أو مركز مخابرات، فإن الواقع يقول إن هذه المنشآت التي مورست فيها أبشع الجرائم ضد المدنيين من معتقلي الرأي ستحتاج في متابعة عملياتها إلى الدعم اللوجستي والمالي من الجهات الحكومية في دمشق، وبالتالي فإن إدراجها ضمن لائحة العقوبات الأميركية ليس أمراً مجازياً على الإطلاق، بل هو لمنع إمدادها بالموارد اللازمة لها لاستمرار خططها الفاشية ضد السوريين العالقين في فخّ معتقلات الأسد.

كما يشير هذا الإجراء إلى التزام الولايات المتحدة باستهداف كل من ينتهك حقوق الإنسان في سوريا، بغض النظر عن الجهة التي تمارس تلك الانتهاكات، ويعزّز هذا الإجراء أهداف قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019، والذي يسعى لجعل نظام الأسد يتحمّل مسؤوليته عن الفظائع التي ارتكبها.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk